



# حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية

إعداد

د. حسين الطلافحة

العدد  
٤٥

العدد  
(45)

## سلسلة الخبراء:

سلسلة تنمية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة الخبراء  
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

# حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية

إعداد

د. حسين الطلافحة

يناير 2012

العدد (45)



## المحتويات

5	تقديم .....
7	أولاً : المقدمة .....
9	ثانياً : البطالة في الدول العربية.....
11	ثالثاً : التعليم في الأقطار العربية.....
13	رابعاً : منهجية الدراسة .....
15	خامساً : منحى فيلبس للدول العربية .....
17	سادساً : أثر النمو الاقتصادي.....
18	سابعاً : حالة الأردن.....
21	ثامناً : السياسة الاقتصادية والبطالة في الدول العربية.....
22	تاسعاً : الخاتمة .....
23	عاشراً : ملخص المناقشات .....
24	المراجع .....



## تقديم

يُعتبر معدل البطالة وهو النسبة المئوية للمتطلين عن العمل إلى قوة العمل والمكونة من العاملين والمتطلين عن العمل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتمحور حولها السياسات الاقتصادية الكلية وغيرها من السياسات بهدف تخفيض البطالة إلى أقل مستوياتها بالإضافة إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن اعتبار معدل البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية الأساسية للسياسات الاقتصادية لما له من دلالات وانعكاسات على الاقتصاد بمستوييه الكلي والجزئي. فعلى المستوى الكلي يؤثر ارتفاع معدلات البطالة إلى حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد جرّاء خسارة إنتاجية هؤلاء العمال المتطلين عن العمل، وارتباط ذلك بمعدلات النمو الاقتصادي. أما على المستوى الجزئي فيؤثر ارتفاع معدل البطالة إلى انعكاسات آنية على رفاهية الأسرة من حيث أثره المباشر على دخل الأسرة وميزانيتها وبالتالي رفاهية الأفراد. ويزيد من الاهتمام بمعدلات البطالة ما لها من آثار اجتماعية واسعة تصل إلى التأثير على استقرار الأسر ومعدلات الجريمة وغيرها.

وقد عانت الدول العربية بشكل عام من ارتفاع معدلات البطالة ولم يقتصر ظهور معدّلات البطالة المرتفعة في الدول العربية ذات الكثافة العمالية بل انتقلت إلى بعض الدول المنتجة للبتترول وبنسب ليست بالقليلة. والأهم من ذلك فقد تزايدت البطالة بشكل ملحوظ بين المتعلمين من حملة الشهادات الجامعية وبشكل أكبر بين الإناث المتعلمات.

لقد ارتفعت معدّلات البطالة في السنوات العشر الماضية بمعظم الدول العربية فوصلت إلى أرقام مرتفعة تراوحت بين 11% و 15% كما أن العولة وحرية التجارة وسهولة انتقال السلع والخدمات والعمالة أثرت على فرص التوظيف في الدول العربية الغنية والمنتجة للبتترول فظهرت البطالة في هذه الدول، فوصل معدل البطالة في السعودية أكثر من 5% و 4% في الإمارات العربية. وارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير بين الإناث فوصلت في معظم الدول العربية إلى أكثر من ضعف معدلات البطالة بين الذكور.

أما البطالة بين الشباب بشكل عام فقد ارتفعت إلى معدّلات عالية جداً تصل إلى أكثر من 40% في كثير من الدول العربية حيث لوحظ من إحصاءات منظمة العمل العربية وبعض البحوث التي قام بها المعهد أن معدّلات البطالة قد زادت مع زيادة المستوى التعليمي وارتفعت نسبة المتعلمين والمتعلمات بين المتطلين عن العمل.

ومما يزيد من أهمية معدّلات البطالة المرتفعة، ارتباط البطالة بالكثير من المتغيرات الاقتصادية مثل التضخم والإنتاجية والأجور، لذلك فإن السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تخفيض البطالة تؤثر على متغيرات اقتصادية أخرى مما قد يحدّ من فعاليتها، لذلك فقد شكّلت تطورات مشكلة البطالة تحدياً حقيقياً لصنّاع القرار في الدول العربية كما لاحظت معظم المؤسسات الإقليمية مثل منظمة العمل العربية وكذلك الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية أن تعامل الدول مع البطالة يجب أن يتخذ أشكالاً مختلفة وليست فقط السياسات الاقتصادية الكلية التي اعتادت الدول على استخدامها.

غير أن ارتفاع معدّلات البطالة بين المتعلمين يشير وبشكل واضح إلى أهمية الموازنة بين مخرجات الأنظمة التعليمية العربية وأسواق العمل العربية هذا يتطلب التوافق والتشابه بشكل كبير بين سياسات سوق العمل وسياسات وتطوير المناهج التعليمية.

لقد جاء اختيار المعهد لموضوع حلقة النقاشية اليوم ضمن اهتمامين بتسليط الضوء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول العربية والمتعلقة بالبطالة والفقر والسياسات التي تستهدفها ونتائج تطبيق هذه السياسات.

د. بدر عثمان مال الله

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

## أولاً: المقدمة

شهد التعليم في العالم العربي منذ منتصف القرن الماضي نقلة نوعية وكمية، فقد زادت عدد المدارس والجامعات والطلبة بشكل ملحوظ. كما تطورت المناهج وزاد عدد المدرسين والعاملين في التعليم. وقد شهد التعليم العالي نمواً كبيراً وملحوظاً في الفترة الأخيرة فوصل عدد الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية إلى 225 جامعة بالإضافة إلى ما يقارب هذا العدد من الجامعات الأجنبية التي فتحت فروعاً في العالم العربي. وقد شكلت الجامعات والمعاهد القاعدة الأساسية للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي والاجتماعي. وقدمت هذه الجامعات الكوادر البشرية المؤهلة والمتعلمة للتنمية، فخرجت أعداداً كبيرة من الأشخاص الذين دخلوا سوق العمل بمستويات مختلفة من التعليم والمهارة فزاد رأس المال البشري في الدول العربية وأثرت هذه الزيادة بالإيجاب على القيمة المضافة والدخل والنمو الاقتصادي وفرص العمل (الزعنون، فيصل واشتية، عماد 2011). إلا أن هذه العمالة الجديدة والمتعلمة أدت إلى زيادة المنافسة على التوظيف وأثرت على الأجور. كما أن التغيرات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي أدت إلى تغيرات هيكلية في الاقتصاد العالمي (Michael Spence, 2011) ومنها الاقتصادات العربية. كانت نتيجتها أن واجهت الاقتصادات العالمية والعربية من بينها، ثلاثة تحديات أساسية هي:

1. تدفق أعداد كبيرة من العمالة الجديدة والمتعلمة على أسواق العمل وفشل الاقتصادات العربية في خلق وظائف كافية لهم، أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب والمتعلمين في جميع الدول العربية بما فيها الدول المنتجة للبترول.
2. ضعف الموائمة بين المهارات والقدرات المعروضة والمطلوبة، حيث أدى توجه الاقتصادات إلى استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال وموفرة للعمل إلى إخراج الكثير من أسواق العمل العربية من توازنها. فلم تستطع هياكل الاقتصادات الساكنة للحاق بالنمو الاقتصادي المتسارع مما أدى إلى خلل هيكلية تجلى على شكل بطالة هيكلية انعكس بشكل واضح بين الشباب والمتعلمين.
3. ونتيجة للعولمة وحرية التجارة وسهولة انتقال السلع والخدمات بين دول العالم، زادت المنافسة على الأنشطة الاقتصادية وعلى الوظائف على المستوى الإقليمي مما أثر على الأجور وفرص التوظيف في كثير من الدول العربية من خلال حركة العمالة بينها مما أدى إلى توزيع فرص العمل بشكل تجاوز حدود كل دولة عربية على حدة وظهور البطالة في دول لم تعتاد على وجودها من قبل مثل الدول المصدرة للبترول.

## المشكلة البحثية

أن ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية وتركز البطالة بين المتعلمين وعدم فاعلية السياسات الاقتصادية التي اتبعت في الدول العربية وعدم قدرتها على حل مشكلة البطالة. ومع أن الدول العربية بشكل عام قد لاحظت المشكلة وتسعى لمواجهتها من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة بالاعتماد على خطط تنمية شاملة، إلا أنها لم تفلح بتقليل معدل البطالة بشكل عام، بل زادت مشكلة البطالة وتعقدت من خلال تغير هيكل البطالة حيث زادت نسبة البطالة بين المتعلمين كما زادت مدة التعطل، الذي يتعارض مع توقعات نظريات رأس المال البشري واقتراحاتها والتي تقوم على أن زيادة المستوى التعليمي تزيد من احتمال التوظيف وتقل احتمال التعطل.

كما أن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين يشير إلى عدم كفاءة الاستثمار في التعليم العالي في الدول العربية، ويتركز الاهتمام هنا على الإنفاق العام على التعليم العالي، حيث الارتفاع في بطالة المتعلمين يعني انخفاض معدلات العائد الاجتماعي والخاص على التعليم العالي. وثبوت مثل هذه الفرضية يشير إلى أهمية التراجع عن سياسات مجانية التعليم العالي بشكل عام.

## هدف الدراسة ومنهجيتها

بالاستناد على الملاحظات أعلاه تهدف هذه الدراسة إلى تحليل معدلات البطالة وخاصة بطالة المتعلمين في الوطن العربي بفرض توصيف سياسات تهدف إلى التقليل منها. هذا وتشتمل بقية الدراسة على سبعة أقسام ، حيث يتناول القسم ثانياً البطالة في الدول العربية بالوصف والتحليل البسيط ويستعرض القسم ثالثاً ملاحظات أولية حول التعليم وفي رابعاً المنهجية التي ستتبع في التحليل، كما يتم تقدير منحني فيليبس لبعض الدول العربية في خامساً ويناقد القسم السادس أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الدول العربية ثم تدرس حالة الأردن بشكل أكبر تفصيلاً وفي القسم سابعاً تستعرض الدراسة السياسات التي يتوقع أن تؤثر في البطالة.

## ثانياً: البطالة في الدول العربية

نتيجة للتطورات المذكورة أعلاه، ارتفع معدل البطالة في الدول العربية بشكل عام بالمقارنة مع دول العالم، ووصل في بعضها إلى أرقام مرتفعة جداً، ففي عام 2008 كان معدل البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة 25.7%، و 15% في اليمن و 12.7% في الأردن و 12.4% في تونس و 11.3% في الجزائر. كما وظهرت معدلات البطالة وبشكل واضح في دول الخليج العربي، فقد وصل معدل البطالة إلى 5.1% في السعودية و 4.0% في الإمارات العربية المتحدة وتعتبر هذه الأرقام مرتفعة جداً بالمقارنة مع البطالة في دول العالم حيث تراوح معدل البطالة بين الذكور 4.5% في أمريكا اللاتينية و 4.9% في شرق آسيا إلى 7.5% في الشرق الأوسط و 8.2% في شمال أفريقيا (الملحق رقم A-1). وقد تركزت البطالة بين الإناث حيث وصل معدل البطالة بين الإناث 40.9% في اليمن و 24.4% في الأردن و 19.3% في مصر و 17.4% في الجزائر و 13.7% في السعودية في عام 2008 كما يبين الملحق رقم (A-1).

وتعتبر هذه النسب مرتفعة جداً بالمقارنة مع بقية دول العالم حيث يشير الملحق رقم (A-1) إلى أن متوسط معدل البطالة بين الإناث بلغ 6.1% على مستوى العالم و 6.1% على مستوى الدول المتقدمة OECD كما بلغ معدل البطالة بين الإناث 3.6% في دول شرق آسيا و 5.6% في جنوب آسيا و 8.8% في أمريكا اللاتينية مقابل 15.8% في الشرق الأوسط و 14.8% في شمال أفريقيا في نفس العام.

وتركزت البطالة كذلك بين الشباب وخاصة الإناث حيث يشير الملحق رقم (A-2) إلى أن معدل البطالة بين الإناث للفئة العمرية (15-24) سنة كان 56.35% في الجزائر في عام 2006 و 50.9% في قطر عام 2005 و 54.95% في الأردن في عام 2005. ويدل نفس الجدول أن معدل البطالة بين الإناث يزيد كثيراً عن معدل البطالة بين الذكور لنفس الفئة العمرية لبعض الدول العربية مثل الأردن والجزائر وجيبوتي والسودان وقطر وغيرها. في حين كان معدل البطالة بين الإناث يقل كثيراً عنه بين الذكور لنفس الفئة العمرية (15-24) سنة في بعض الدول العربية مثل البحرين وتونس والمغرب.

ومما يزيد مشكلة البطالة في العالم العربي تعقيداً هو ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين. ففي الأردن مثلاً بلغ معدل البطالة بين حملة درجة البكالوريوس فأعلى 16.1% في عام 2010 في حين كان معدل البطالة في قوة العمل الأردنية لنفس العام 12.5% (الإحصاءات العامة الأردنية 2010) أي أن معدل البطالة لحملة البكالوريوس فأعلى يزيد عن معدل البطالة الكلي بنسبة 28.8%. ويختلف الوضع في معظم الدول العربية حيث يبين الملحق (A-3) انخفاض معدلات البطالة بين المتعلمين (Tertiary Education) عن معدل البطالة الكلي. ففي الجزائر مثلاً بلغ معدل البطالة بين المتعلمين

2.3% في حين كان معدل البطالة الكلي 11.9% لعام 2004. وفي تونس كان معدل البطالة بين المتعلمين 1.9% لعام 2005 مقابل 5.9% من كامل قوة العمل لنفس العام.

كما ويبين الملحق رقم (A-3) أن الإناث المتعلمات كنّ أكثر تأثراً بالبطالة من الذكور حيث يلاحظ أن معدل البطالة بين الإناث المتعلمات في معظم الدول العربية يزيد عن ضعف معدل البطالة بين الذكور المتعلمين. ففي الجزائر بلغ معدل البطالة بين الإناث المتعلمات حوالي ثلاثة أضعاف معدل البطالة بين الذكور المتعلمين. وتتكرر نفس الملاحظة في البحرين والصفة الغربية وقطاع غزة والسعودية وغيرها من الدول العربية.

غير أن توزيع المتعلمين عن العمل في الدول العربية حسب المستوى التعليمي يعكس ازدياد بطالة المتعلمين بشكل عام وبين الإناث بشكل أكبر، حيث يلاحظ من الملحق رقم (A-4) ما يلي:

1. تزداد نسبة المتعلمين مع زيادة المستوى التعليمي، وتظهر هذه الحالة في بعض الدول وبين الإناث كما هو الحال في الأردن حيث وصلت نسبة المتعلمات المتعطلات عن العمل 85.1% من المتعطلات، وكذلك الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت نسبة المتعلمات 82.4% من بين المتعطلات عن العمل. وينطبق هذا على الإمارات العربية المتحدة وسوريا والسعودية والمغرب ولبنان والجزائر.
2. تزيد نسبة المتعلمين من الذكور من حملة شهادات التعليم العالي عن المتعلمين من حملة شهادات الثانوية العامة. وينطبق هذا على لبنان، قطر والسعودية وسوريا والصفة الغربية وقطاع غزة.
3. وبشكل عام فإن نسبة المتعلمين من المتعلمين عن العمل تعتبر مرتفعة وتتراوح بين 2.8% في الكويت و 45.6% في الأردن. وقد بلغت هذه النسبة 41.0% في مصر و 33.2% في الإمارات العربية المتحدة و 39.1% في السعودية.

وتعتبر بطالة المتعلمين من التحديات الصعبة التي تواجه الدول العربية بشكل عام حيث تخالف هذه الحالة الافتراضات السائدة والتي تنص على أن زيادة مستوى التعليم تقلل من احتمال التعطل، وأن معدل البطالة بين المتعلمين ونسبة المتعلمين بين المتعلمين تكون قليلة. وتشير بطالة المتعلمين إلى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم وسوق العمل يؤدي إلى عدم التوافق بين المهارات والكفاءات التي تخرج من أنظمة التعليم والمهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل. كما يدل ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين على أن سياسات التنمية والنمو الاقتصادي تحيز لغير المتعلمين. ومن ناحية أخرى فإن السياسات الاقتصادية تختلف في حالة بطالة المتعلمين وتعتمد على إعادة التدريب والتأهيل وهذه مكلفة مالياً من حيث الوقت.

## ثالثاً : التعليم في الأقطار العربية

ركزت معظم الدول العربية في خططها التنموية على التعليم خلال العقدين الماضيين، فزادت أعداد المدارس ومؤسسات التعليم بشكل عام وزاد عدد الملتحقين والخريجين من جميع مستويات التعليم بشكل ملحوظ فقد زادت نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي في معظم الدول العربية عن 100% من السكان بالفئة العمرية، كما زادت هذه النسبة عن 80% في التعليم الثانوي في الكثير من الدول العربية، حيث بلغت نسبة الالتحاق في التعليم الثانوي للذكور 95.7% في الجزائر و 94.8% في الإمارات العربية المتحدة. و 94.8% في البحرين و 105% في السعودية في عام 2009. كما ارتفعت نسبة التحاق الإناث في التعليم الأساسي والثانوي في جميع الدول العربية فوصلت هذه النسبة في قطر إلى 105.8% عام 2009 و 101% في ليبيا عام 2006 وفي البحرين 98.1% عام 2009 (الملحق رقم A-5).

وزاد الإقبال بشكل ملحوظ على التعليم العالي في الدول العربية حيث بلغت أقصى نسبة التحاق في التعليم العالي في لبنان 52.5% عام 2009 تلتها الأردن بنسبة 40.7% بنفس العام. زادت نسب التحاق الإناث في التعليم العالي عن مثيلاتها للذكور في جميع الدول العربية تقريباً. فبلغت نسبة التحاق الإناث في التعليم العالي في لبنان 57.1% مقابل 52.5% للذكور عام 2009. وفي الأردن بلغت هذه النسبة 42.9% للإناث مقابل 40.7% للذكور بنفس العام. (الملحق رقم A-5)

ويعكس هذا الارتفاع في الإقبال على التعليم بشكل عام وعلى التعليم العالي، موضوع اهتمامنا، التزايد الكبير في الطلب على التعليم الذي شهدته معظم الدول العربية والتي لا بد وأن يرتبط بالعائد الاقتصادي والاجتماعي والقيمة الاجتماعية للتعليم العالي بين الشعوب العربية. وقد أدى هذا الإقبال على التعليم إلى تدفق أعداد كبيرة من خريجي النظام التعليمي إلى سوق العمل الذي زاد حجم العرض من العمالة المتعلمة وساهم بشكل كبير في تفاقم بطالة المتعلمين في الدول العربية. يرتبط هذا بمجانية التعليم، والتوظيف الحكومي، والمكانة الاجتماعية للمتعلمين.

ويبدو أن هذا الارتفاع في الطلب على التعليم في الدول العربية مرتبط بشكل مباشر بالعائد على التعليم حيث تشير الدراسات إلى أن العائد على التعليم في الدول العربية كان مرتفعاً في الفترة السابقة كما يشير الجدول رقم (1) غير أن ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين في السنوات الأخيرة تؤثر سلباً على معدل العائد على التعليم لذلك يتوقع أن يتناقص، وبالتالي يؤثر سلباً على الطلب على التعليم العالي.

جدول رقم (1): معدل العائد على التعليم العالي في بعض الدول العربية

الدولة	السنة	جامعي	ماجستير	ما بعد الماجستير
الأردن	2000	12.2	16.3	20.3
الكويت	1997	14.9	6.5	10.7
عمان	1996	17.2	15.6	9.0
المغرب	1998	(العائد على التعليم العالي)	10.4	
موريتانيا	1996	(العائد على التعليم العالي)	10.4	

المصدر: مجمع من علي عبد القادر (محرر) "قياس معدل العائد على التعليم في الدول العربية". دراسات قطرية، المعهد العربي للتخطيط، 2003.

غير أن العوامل الأخرى من غير مؤشرات السوق تؤثر على الطلب على التعليم. ومن أهم هذه المتغيرات هو القيمة الاجتماعية للتعليم والمكانة الاجتماعية للمتعلمين. والتي بدأت أيضاً بالتناقص نتيجة ارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين. ونتيجة للإقبال المتزايد على التعليم في معظم الدول العربية فقد زاد التراكم من رأس المال البشري في معظم الدول العربية مقاساً بمتوسط السنوات التعليمية للفرد والتي زادت بشكل ملحوظ في أغلب الدول العربية إلى أكثر من الضعف ما بين عامي 1990 و 2010 لبعض الحالات كما يشير الملحق رقم 6-A حيث يلاحظ مثلاً أن متوسط سنوات التعليم العالي للفرد في الجزائر قد زادت إلى ثلاثة أضعاف في الفترة 1990 و 2010 وينطبق هذا على ليبيا والمغرب وتونس والإمارات العربية المتحدة.

وعند مقارنة متوسط النمو السنوي لمتوسط سنوات التعليم العالي مع متوسط النمو السنوي لسنوات التعليم الإجمالية في الدول العربية يلاحظ أن متوسط سنوات التعليم العالي قد نمت بشكل أسرع من متوسط سنوات التعليم الإجمالية في الكثير من الدول العربية ففي الجزائر كان معدل النمو السنوي لمتوسط سنوات التعليم العالي 14.6% بالمقارنة مع 7.4% لمتوسط العام لنفس الفترة.

وينطبق هذا على مصر حيث زاد متوسط سنوات التعليم العالي للفرد المصري بنسبة 15.6% سنوياً في حين زاد نصيب الفرد من إجمالي سنوات التعليم بنسبة 7.7% فقط. وينطبق هذا على كثير من الدول العربية الأخرى مثل الأردن وتونس والإمارات العربية المتحدة وغيرها.

مما سبق يتبين أن الطلب على التعليم العالي في الدول العربية كان كبيراً وأدى إلى زيادة مخزون الدول العربية من رأس المال البشري مقاساً بمتوسط سنوات التعليم للفرد الواحد، إلا أنه ومن جانب آخر ونتيجة لضعف الطلب في أسواق العمل العربية أدى إلى ظهور وتفاقم بطالة المتعلمين في الدول العربية.

## رابعاً : منهجية الدراسة

تعتمد النظريات التي تفسر البطالة على ثلاثة أسس نظرية هي:  
1. منحى فيليبس والذي يربط في صيغته الأولى بين التضخم والأجور والبطالة، والذي تطور ليُعبر عن العلاقة بين التضخم والبطالة والتي يمكن تلخيصها بالمعادلة الشهيرة:

$$\Pi = \alpha\Pi_e + B(u^* - u) \quad (1)$$

حيث:

$\Pi$  : معدل التضخم

$\Pi_e$  : معدل التضخم المتوقع

$u^*$  : معدل البطالة الطبيعي Natural Unemployment Rate

$u$  : معدل البطالة

$\alpha$  و  $\beta$  معاملات حيث يعكس  $\alpha$  مدى تحقق معدلات التضخم المتوقع ويضرب هذا المعامل من الواحد الصحيح في الأجل الطويل أما  $\beta$  فيعكس مكون مهم وهو طريقة تحديد الأجر وبالتالي جمود الأجر (Wage Rigidity) (Jordi Gali, 2010).

لذلك، وللتمييز بين البطالة الطبيعية والبطالة الدورية يمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (1) وتحويلها إلى معادلة إحصائية قابلة للتقدير لتصبح:

$$\Pi_t = B_0 + B_1\Pi_e + B_2u + e \quad (2)$$

حيث  $B_0 = B_2u^*$  ثابت التقدير

ولذلك يمكن تقدير مؤشر معدل البطالة الطبيعي Natural Unemployment من خلال

قسمة ثابت التقدير على معامل معدل البطالة المقدر.

$$u^* = \frac{B_0}{B_2} \quad (3)$$

وينعكس جمود الأجور على شكل انخفاض المعامل  $B_2$  وبالتالي ارتفاع  $u^*$  (Jordi Gali, 2010) وفي هذه الحالة يعتبر هذا المقدار مؤشراً على البطالة الطبيعية وليس البطالة الطبيعية نفسها. ويمكن استخدام طريقة هودريك وبريسكوت Hodrik-Prescott Filter للحصول على الاتجاه العام طويل الأجل والذي يعبر عن تغيرات البطالة الطبيعية، والبطالة الدورية. حيث يمكن تحليل أثر السياسة المالية أو حتى السياسة النقدية على البطالة الدورية. أو الاتجاه العام طويل الأجل كما يمكن

استخدام البطالة الدورية أو الاتجاه العام طويل الأجل لتقدير معامل أوكن Okun Parameter (عماد الموسى 2008).

2. نظرية البحث عن العمل Job Search Theory. والتي تفسر البطالة بشكل عام من خلال مقارنة البطالة مع فرص العمل التي ينتجها الاقتصاد، حيث تعرف البطالة على أنها بطالة هيكلية عندما تختلف المهارات المعروضة عن المهارات المطلوبة. لذلك فإن فترات التعتل في هذه الحالة تكون طويلة وتكون البطالة الهيكلية طويلة الأجل. وتعرف البطالة على أنها احتكاكية عندما تكون المهارات المعروضة تتوافق مع المهارات المطلوبة لذلك فإن فترة التعتيل تكون قصيرة وتعتمد على توفر المعلومات لذلك فتكون البطالة الاحتكاكية قصيرة الأجل.

3. التحليل الجزئي حيث يمكن تفسير البطالة من خلال النظر إلى تغير الإنتاجية والأجور، فزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة الطلب على العمل تعني نقص البطالة، لذلك فإن دور التعليم والاستثمار برأس المال البشري يرتبط في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة احتمال الحصول على فرصة عمل بشكل أسرع. من هنا جاء تناقص البطالة مع تزايد المستوى التعليمي وتوقع انخفاض مستوى البطالة بين المتعلمين.

وبالاعتماد على هذا الأساس يمكن تقدير العلاقة بين البطالة ومقاييس الإنتاجية كما يمكن استخدام متغيرات السياسة النقدية والمالية في الدالة وتقدير دور هاتين السياستين في معالجة مشكلة البطالة.

ونظراً لعدم توفر المعلومات الإحصائية اللازمة لمقارنة البطالة مع فرص العمل التي توفرها الاقتصادات العربية فإن التحليل المعتمد على نظرية البحث عن العمل لن تستخدم إلا في حدود ضيقة حيث تتوفر بعض المعلومات. وتعتمد الدراسة على تقدير منحني فيليبس لبعض الدول العربية بهدف تقدير معدل البطالة الطبيعي الذي يتطلب سياسات اقتصادية طويلة الأجل ترتبط بهيكل الاقتصاد، وتقدير البطالة الدورية والتي تعالج من خلال السياسات الاقتصادية قصيرة الأجل، المالية والنقدية. لهذا وبهدف تقدير أثر السياسات النقدية والمالية على البطالة الدورية تعتمد هذه الدراسة على استخدام فلتر هودريك وبريسكوت لفصل البطالة الدورية عن البطالة طويلة الأجل والتي ترتبط بالتغير في البطالة الطبيعية عبر الزمن حيث تتعرض الدراسة بالتحليل لكل من البطالة الدورية والبطالة طويلة الأجل بشكل منفصل، حيث ترتبط البطالة بين المتعلمين بالبطالة الطبيعية والطويلة الأجل.

## خامساً : منحني فيليبس للدول العربية

بهدف تقدير معدل البطالة عند مستوى مستقر من التضخم والذي يمكن اعتباره مؤشراً لمعدل البطالة الطبيعي لبعض الدول العربية حيث تتوفر المعلومات الإحصائية اللازمة تم تقدير معادلة فيليبس لكل من الجزائر والأردن والمغرب وتونس ومصر حسب المعادلة رقم (2) أعلاه باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS.

جدول رقم (2): منحني فيليبس المقدر للدول العربية  
المتغير التابع: معدل التضخم

الدولة	ثابت التقدير	التضخم المتوقع	معدل البطالة	معامل التحديد	معدل البطالة الطبيعي
الجزائر	4.222	1.025	-0.223	82.7%	18.9
	(0.860)	*(8.256)	(1.002)		
الأردن	11.852	0.928	-0.832	60.1%	14.25
	*(2.835)	*(4.931)	*(2.838)		
المغرب	0.042	0.997	-0.004	70.0%	10.5
	(0.0365)	*(4.880)	(0.043)		
تونس	6.350	1.073	-0.442	68.5%	14.37
	*(2.050)	*(4.161)	** (2.123)		
مصر	-3.340	0.912	0.401	71.9%	8.33
	(0.502)	*(6.263)	(0.586)		

الأرقام بين الأقواس قيمة ت المطلقة

\* معنوية على مستوى 1%.

\*\* معنوية على مستوى 5%.

وبالاعتماد على سلسلة زمنية للفترة 1989-2010. كما قدر التضخم المتوقع  $\Pi_e$  على أنه متوسط معدل التضخم للسنوات الثلاثة السابقة وقد كانت النتائج كما هو موضحة في الجدول رقم (2) الذي يبين أن معامل التضخم المتوقع كان معنوياً في جميع الدول وأن قيمته قريبة جداً من الواحد الصحيح. ولا يختلف إحصائياً عن الواحد الصحيح بمستوى معنوي 5%. وهي القيمة المتوقعة من الناحية النظرية في الأجل الطويل. كما أن معامل البطالة كان سالباً في الجزائر والمغرب والأردن وتونس وكان معنوياً من الناحية الإحصائية في كل من الأردن وتونس. أما في مصر فلم يكن سالباً كما هو متوقع لكنه لم يختلف إحصائياً عن الصفر. وفي جميع الأحوال وعند حساب مؤشر معدل البطالة الطبيعي لهذه الدول من الجدول أعلاه بقسمة ثابت التقدير على معامل البطالة (المعادلة 3 أعلاه) كان مرتفعاً بشكل عام كما هو مبين في الجدول رقم (2) حيث تراوحت بين 8.33% في مصر و 18.9% في الجزائر. وتعكس هذه النتيجة جمود الأجور في الدول العربية.

وتفسر هذه النتيجة ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية وعدم قدرة الحكومات على تخفيضها بسهولة وسرعة من خلال السياسات الاقتصادية المالية والنقدية. فالبطالة الطبيعية مرتبطة بهيكل الاقتصاد وتحتاج إلى سياسات طويلة الأجل تعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام. كذلك فإن البطالة في الدول العربية ظلت مرتفعة لفترات طويلة والجدول التالي يلخص وضع البطالة في الدول الخمسة أعلاه للفترة 1989-2010.

جدول رقم (3): البطالة في بعض الدول العربية  
للفترة 1989-2010

الدولة	متوسط البطالة 2010-1989	مؤشر البطالة الطبيعية (فيلبس)	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
الجزائر	22.1	18.9	5.6	11.3	29.8
الأردن	14.4	14.3	2.0	10.3	18.8
المغرب	14.2	10.5	3.8	9.3	22.9
تونس	14.8	14.4	0.8	13.9	16.0
مصر	9.5	8.3	1.2	6.9	11.3

وعند استخدام هودريك وبريسكوت فلتر للفصل بين الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة والبطالة الدورية والموضح في الملحق (A-7) تبين ما يلي:

1. أن معدل البطالة في الأردن والجزائر والمغرب وتونس يتذبذب وبشكل قريب حول الاتجاه العام طويل الأجل أي حول البطالة الطبيعية، وأن البطالة الدورية كانت قليلة نسبياً بالمقارنة مع البطالة الطبيعية.
2. مرت الأردن خلال الفترة 1990-1994 بارتفاع شديد في معدل البطالة انعكس على شكل بطالة دورية وارتبط ذلك بفترة حرب الخليج الأولى وما تلاها من عودة المغتربين الأردنيين حيث زاد معدل البطالة بشكل كبير خلال هذه الفترة.
3. كما مرت المغرب خلال الفترة 1994-1999 بفترة من ارتفاع شديد في البطالة انعكس بشكل كبير على البطالة الدورية. ثم عادت البطالة للانخفاض وبشكل متقارب مع الاتجاه العام طويل الأجل.
4. يلاحظ من الأشكال أن الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة في الأردن والجزائر وتونس والمغرب أن البطالة تزايدت في الثمانينات وبداية التسعينات وقد وصلت إلى نهاية عظمى بشكل عام في النصف الثاني للتسعينات ثم أخذت بالتراجع بعد ذلك إلا أنها بقيت مرتفعة في جميع هذه الدول وحتى عام 2010.

مما سبق يمكن الاستنتاج أن معدل البطالة الطبيعي في الدول العربية مرتفعاً بشكل عام. ويرتبط بالبطالة الهيكلية أي أن مشكلة البطالة في الدول العربية ترتبط أصلاً بعدم الموازنة بين مخرجات الأنظمة التعليمية والتدريبية والتي تنتج مهارات تختلف بشكل عام وعبر الزمن عن المهارات المطلوبة في سوق العمل، وقد أدى هذا إلى ارتفاع نسبة البطالة الهيكلية، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في هذه الدول، لذلك فإن السياسات الاقتصادية من سياسات مالية ونقدية لن تؤدي إلى انخفاض البطالة لأن تأثيرها منعديماً تقريباً على البطالة الطبيعية وقد يكون إيجابياً على البطالة الاحتكاكية والتي ترتبط بالبطالة الدورية والتي تشكل جزءاً يسيراً من البطالة، أي أن الحكومات قد نجحت بالمحافظة على البطالة حول معدلها الطبيعي إلا أنها فشلت أو لم تحاول العمل على تخفيض معدل البطالة الطبيعي.

### سادساً : أثر النمو الاقتصادي

اعتمدت الدراسات المختلفة لتقييم أثر النمو الاقتصادي على البطالة على قانون أوكن والذي يقيس العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي من خلال تقدير معامل أوكن. وقد تم تقدير هذه العلاقة بشكل واسع حول العالم. وبينت معظم الدراسات وجود علاقة أوكن مستقرة إلا أن قيمة معامل أوكن تختلف بين الدول (Imad Moosa, 2008). ومع أن الكثير من الدراسات بينت قيمة معامل أوكن تختلف باختلاف النماذج الإحصائية التي تستخدم لتقديره، كما أن العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي تختلف في فترات النمو وتوسع الاقتصاد عنها في فترات الانكماش (Asymmetry in Output-Unemployment Relation). إلا أن قانون أوكن يشكل أساساً مهماً لتحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي وكذلك فهم مشكلة البطالة والبطالة الدورية بشكل خاص.

وعلى المستوى العربي فقد بينت بعض الدراسات (الموسى 2008) أنه وبغض النظر عن النموذج المستخدم في تقدير العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي فإن قانون أوكن لا ينطبق في الدول العربية وبالتحديد في الجزائر ومصر والمغرب وتونس. وقد اعتمد الموسى في تحليله على فصل البطالة الدورية عن الاتجاه العام طويل الأجل على طريقة هاودريك - بريسكوت Hodric Prescott Filter.

ونظراً لأهمية هذه العلاقة في تحديد شكل البطالة فقد تم تقدير العلاقة بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي على مستوى الفرد في بعض الدول العربية وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): المتغير التابع لمعدل البطالة

الدولة	ثابت التقدير	معامل معدل النمو على مستوى الفرد
الأردن	13.930	0.177
	(33.44)*	(3.187)*
الجزائر	22.099	0.109
	(15.928)*	(0.208)
مصر	10.140	-0.222
	(19.818)*	(1.421)
المغرب	14.845	-0.203
	(16.111)*	(1.118)
تونس	14.881	0.0107
	(18.858)	(0.0575)

تؤكد النتائج الموضحة في الجدول (4) ما ذهب إليه الموسى 2008 أن قانون أوكن لم ينطبق في الدول العربية. ولم تتغير النتائج باستخدام معدل البطالة الإجمالية أو الدورية أو حتى الاتجاه العام طويل الأجل مما يدل على أن النمو الاقتصادي لا يؤثر على معدل البطالة في الدول العربية.

## سابعاً : حالة الأردن

ونظراً لعدم توفر المعلومات الإحصائية الكافية عن الدول العربية فقد تم التركيز على حالة الأردن بالدراسة التفصيلية للبطالة على المستوى التعليمي وعلاقة ذلك بالنمو. فعند تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي على مستوى الفرد والبطالة حسب المستوى التعليمي كانت النتائج كما بين الجدول رقم (5).

ويلاحظ من الجدول (5) أعلاه أن تأثير معدل النمو الحقيقي على مستوى الفرد يؤثر على البطالة إيجابياً على المستوى الكلي والإناث وهذا يتعارض مع قانون أوكن الذي يفترض انخفاض معدل البطالة مع النمو. وقد كانت إشارة معامل معدل النمو الحقيقي سالبة كما هو متوقع ولكن لم تختلف إحصائياً عن الصفر بشكل معنوي. أما على المستوى التعليمي فيلاحظ أن معامل معدل النمو الحقيقي على مستوى الفرد كان سالباً ومعنوياً على مستوى 5% في حالة العمالة الأمية والمستوى التعليمي الذي يقل عن الثانوية العامة. وقد تناقصت معنوية هذا المعامل لمستوى الثانوية العامة وكليات المجتمع. وفي حالة مستوى البكالوريوس فأعلى فقد أصبح المعامل موجباً ومعنوياً على مستوى 10%. وفي جميع الأحوال فإن معامل أوكن كان قليلاً جداً ويقبل عن الوحدة الواحدة.

جدول رقم (5): نتائج تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية للبطالة على المستوى التعليمي المتغير التابع معدل البطالة في الأردن حسب المستوى التعليمي

معامل التحديد	معدل النمو الحقيقي على مستوى الفرد	ثابت التقدير	المستوى التعليمي
33.7	0.177	13.930	إجمالي
	(3.187)*	(33.44)*	
21.3	-0.190	12.706	إجمالي، ذكور
	(1.562)	(18.13)*	
53.2	0.517	2.042	إجمالي، إناث
	(3.196)*	(21.879)*	
32.9	-0.215	10.337	أمي
	(2.062)**	(17.165)*	
33.0	-0.318	15.662	أقل من الثانوية العامة
	(2.103)	(17.973)*	
22.2	-0.222	12.440	ثانوية عامة
	(1.602)	(15.538)*	
8.0	-0.062	13.816	كلية مجتمع
	(0.885)	(33.938)	
25.5	0.306	13.215	بكالوريوس فأكثر
	(1.755)***	(13.166)*	

\*\*\* المعامل معنوي على مستوى 10%

\*\* المعامل معنوي على مستوى 5%

\* المعامل معنوي على مستوى 1%

من هنا يمكن القول أن النمو الاقتصادي الذي حصل في الأردن في العقد الماضي كان متحيزاً ضد التعليم والمرأة ومما يؤكد هذه النتيجة أن نتائج تقدير العلاقة بين نسبة معدل البطالة حسب المستوى التعليمي ومعدل البطالة الإجمالي كمتغير تابع ومعدل النمو الحقيقي على مستوى الفرد والموضح في الجدول رقم (6).

يبدو واضحاً من الجدول رقم (6) أن أثر زيادة معدل النمو الحقيقي على نسبة معدل البطالة في المستوى التعليمي إلى معدل البطالة الإجمالي كان سالباً ومعنوياً لمستوى التعليم أقل من الثانوية العامة والأمي وهو سالب وعديم المعنوية لمستوى الثانوية العامة ومستوى كليات المجتمع ثم أنه موجباً ومعنوياً لدرجة البكالوريوس فأعلى. أي أن زيادة معدل النمو يؤثر على هيكل البطالة بحيث تقل البطالة بين مستويات التعليم المتدنية (أمي وأقل من الثانوية العامة) وتزيد البطالة بين حملة البكالوريوس. وينعدم التأثير تقريباً على مستويي الثانوية وكليات المجتمع.

جدول رقم (6): المتغير التابع:  $\frac{u_i}{u}$  حيث  $u_i$  معدل البطالة في المستوى التعليمي  $i$  و  $u$  هو معدل البطالة الإجمالي

المستوى التعليمي	ثابت التقدير	معامل معدل النمو الحقيقي على مستوى الفرد
أمي	47.367	-1.327
	(17.163)*	(1766)***
أقل من الثانوية العامة	112.236	-1.904
	(25.206)*	(2.465)*
ثانوية عامة	89.308	-1.294
	(16.338)*	(1.365)
كلية مجتمع	99.36	-0.05
	(21.634)*	(0.06)
بكالوريوس فأعلى	94.64	2.748
	(11.385)	(1.907)**

وخلاصة القول أن النمو الاقتصادي في الدول العربية لا يؤثر على معدل البطالة أي أن قانون أوكن لم ينطبق في الدول العربية. بل بالعكس فإن النمو الاقتصادي في الأردن ارتبط وبشكل معنوي مع زيادة البطالة. كما أن حالة الأردن تشير إلى أن النمو كان متحيزاً ضد التعليم أي أن زيادة معدلات النمو الحقيقية ارتبطت بشكل معنوي بزيادة البطالة بين المتعلمين ونقص البطالة بين غير المتعلمين. ويتفق هذا مع أهم النتائج التي ظهرت سابقاً من تقدير منحني فيليبس للدول العربية. وعليه فإن ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية بشكل عام يرتبط بارتفاع معدل البطالة الطبيعية والتي هي في الأساس بطالة هيكلية مرتبطة في هياكل الاقتصادات العربية وهذا ما ظهر من معادلات فيلبس المقدرة. ومما يزيد من المشكلة، أن هذه البطالة الهيكلية لم تتأثر بالنمو الاقتصادي أي أن النمو الاقتصادي لم يؤثر على هيكل الاقتصادات العربية بشكل إيجابي يؤدي إلى نقص البطالة. وهذا يتناسب مع ما ذهب إليه Michael Spince إلى أن النمو الاقتصادي لم يؤثر في الهياكل الاقتصادية التي بقيت ساكنة مما أدى إلى خلل هيكلي في الاقتصادات العربية بشكل عام وأسواق العمل بشكل خاص.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن أسواق العمل العربية غير مرنة وخاصة الأجور والأهم من ذلك أن الإشارات والمعلومات الناتجة عن أسواق العمل إما أن تكون مضللة أو أنها لم تصل إلى النظام التعليمي. فالنظام التعليمي في الدول العربية ينتج مهارات تختلف عن ما يطلبه سوق العمل، ولم ينعكس ارتفاع معدلات البطالة على مستويات الأجور وبالتالي على معدلات العائد الداخلي على التعليم

والتدريب. كما أن الدعم الحكومي ومجانية التعليم تجعل من تكلفة التعليم قليلة جداً بحيث يصبح العائد على التعليم إيجابياً حتى مع ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات الأجور.

وفي حالة الأردن فإن سوق العمل لا يقتصر على سوق العمل المحلي بل إن الامتداد الخليجي يؤثر على مخرجات التعليم بحيث أن نسبة كبيرة من خريجي النظام التعليمي الأردني يتطلع للعمل خارج الأردن وغالباً في دول الخليج العربي أو أوروبا وأمريكا. لذلك فإن الطلب على التعليم لم يتأثر كثيراً بمؤشرات سوق العمل المحلي.

## ثامناً: السياسة الاقتصادية والبطالة في الدول العربية

بناءً على ما تقدم من نتائج نوقشت أعلاه والتي تبين أن البطالة في الدول العربية الخمسة مرتفعة جداً ويرتبط هذا بارتفاع مؤشر معدل البطالة الطبيعية والبطالة الهيكلية بشكل عام. كما تبين أن قانون أوكن لم يعمل في الدول العربية بل ولم يتأكد انطباقه وبينت الدراسة أن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة لم تكن موجودة ولم تكن معنوية وفي حالة الأردن كانت موجبة أي معاكسة لما يتوقعه قانون أوكن. كما تبين أن النمو الاقتصادي يثبّز ضد التعليم أي أن نسبة المتعلمين بين المتعلمين ومعدل البطالة بين المتعلمين قد تزايدت مع النمو الاقتصادي.

وتدل المؤشرات إلى أن البطالة في الدول العربية هي بطالة هيكلية نتجت عن عدم تطور هياكل الاقتصادات العربية بما يتناسب مع طبيعة النمو. كما تشير النتائج إلى عدم مرونة سوق العمل من حيث التجاوب مع النمو الاقتصادي ويرتبط ذلك بعدم مرونة الأجور بحيث لم تنعكس طبيعة النمو الاقتصادي على طبيعة الطلب على العمل في السوق وعلى الأجور. ومن ناحية أخرى فإن مؤشرات سوق العمل لم تنعكس على مخرجات النظام التعليمي لذلك فإن مشكلة عدم التوافق بين المعروض من المهارات والمطلوب منها تفاقمت بشكل ملحوظ وانعكست على شكل بطالة بين المتعلمين.

وبناءً على ما تقدم فإن السياسة المالية المتمثلة بنسبة النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك السياسة النقدية والمتمثلة بمعدل النمو في عرض النقد لم تكن فعالة في محاربة البطالة فهذه السياسات يمكن أن تؤثر على البطالة الدورية أو الاحتكاكية والتي تشكل جزءاً يسيراً من البطالة. وعند محاولة تقدير العلاقة بين متغيري السياسة المالية والسياسة النقدية كمتغيرات مستقلة ومعدل البطالة الكلي أو البطالة الدورية أو الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة لم تظهر أي معنوية للمعاملات المقدرة أو للانحدار. وتتفق هذه النتيجة مع عدم انطباق قانون أوكن وكذلك مع دراسات

أخرى سابقة حول الموضوع (شيببي عبدالرحيم، 2008) (Mohamed) (2008) (Imad Mosa, 2008) (Hassan and Syrus Sassanpour, 2008) وغيرهم.

إن مثل هذا النوع من البطالة يحتاج إلى معالجة هيكلية يؤثر على هيكل النمو بحيث يؤدي إلى خلق وظائف تتناسب مع المهارات. وهذا يتطلب دراسات تفصيلية لطبيعة الطلب على العمل وبالتحديد دراسات تفصيلية عن الاحتياجات العمالية والمهارات لأسواق العمل العربية بحيث نحدد ما هي المهارات التي يطلبها سوق العمل بالإضافة إلى دراسات مسحية لدراسة المهارات المعروضة.

وبناءً على مثل هذه المعلومات لا بد من سياسات طويلة الأجل تركز على جانب العرض وتتكون من:

1. هيكل النظام التعليمي لزيادة الموائمة بين مخرجاته واحتياجات سوق العمل ويقود ذلك إلى تحرير أنظمة التعليم العالي من القيود على طبيعة مدخلاته من الطلبة بحيث تزداد مرونة أنظمة التعليم بالنسبة لمؤشرات سوق العمل ونشر الوعي بين الطلبة والأهل حول مؤشرات سوق العمل وخاصة الأجور ومعدلات البطالة حسب المستوى التعليمي والتحصيلات التعليمية.
2. تطوير مناهج التعليم العالي وتخصصاته بحيث تعكس المهارات التي يتطلبها سوق العمل وتنمية قدرات الطلبة بالاعتماد على الذات في مجالات البحث والتطوير والمهارات الفنية والتحليلية والتفكير المستقل، وزيادة الربط بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل والصناعة من خلال الاعتماد على مشاركة القيادات في أسواق العمل والصناعات في لجان تطوير المناهج والخطط الدراسية بهدف سد الفجوة بين ما يتطلبه سوق العمل من المهارات والمهارات التي يكتسبها خريجو التعليم العالي في الدول العربية.
3. الاعتماد على برامج إعادة التدريب والتأهيل الموجهة للعمالة المتعلمة لتزويدهم بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل وزيادة احتمال توظيفهم وربط هذه البرامج بالتوظيف في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

## تاسعاً : الخاتمة

تؤكد الأدبيات الاقتصادية على أن البطالة والمكونة من جزئين، البطالة الطبيعية والبطالة الدورية، ترتبط بالنمو الاقتصادي بشكل مباشر من خلال ما يسمى بقانون أوكن. وقد اهتمت الدراسات بهذه العلاقة ومدى استقرارها. كما اعتمدت السياسات الاقتصادية لمحاربة البطالة على هذه العلاقة لذلك كان تركيز السياسات الاقتصادية بشكل كبير على النمو الاقتصادي والذي يعتقد أن تحقيقه يعني تحسن فرص التوظيف وتقليل معدلات البطالة بشكل عام والبطالة الدورية بشكل أكبر.

وقد تبين من المعلومات الإحصائية المتوفرة وعند تحليلها من خلال تقدير دالة فيليبس لبعض الدول العربية أن مؤشر البطالة الطبيعية أو الهيكلية مرتفع جداً وأن البطالة الدورية قليلة بشكل عام. كما تبين أن قانون أوكن لم ينطبق في الدول العربية ولم يكن للنمو الاقتصادي تأثير مباشر على معدلات البطالة بل بالعكس فقد تبين أن معدلات البطالة قد زادت مع زيادة النمو الاقتصادي، لذلك فإن السياسات الاقتصادية المالية والنقدية لم تكن فعالة في تقليل البطالة.

كما تبين أن البطالة الهيكلية هي السائدة في الدول العربية والتي تبلورت على شكل بطالة المتعلمين حيث تبين أن نسبة المتعلمين المتعطلين عن العمل قد ارتفعت مع النمو الاقتصادي. فقد كان النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية (الأردن مثلاً) متحيزاً ضد التعليم بشكل عام. لذلك فإن حل مشكلة البطالة تصبح صعبة جداً وتحتاج إلى وقت طويل، حيث لا بد من إعادة الهيكلة بحيث تزداد مرونة سوق العمل وكذلك مرونة النظام التعليمي بحيث يمكن الموازنة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل. كما ولا بد من الاعتماد على سياسات التدريب وإعادة تأهيل العمالة المتعلمة والمتعطلة بما يتناسب مع أسواق العمل العربية. وهذا يتطلب دراسات تهتم بالاحتياجات العمالية والمهارات التدريبية والتعليمية لأسواق العمل العربية من أجل بناء برامج تدريبية مناسبة. لذلك فإن كل الحلول التي يمكن أن تُطرح تحتاج إلى وقت طويل وتعتمد على سرعة هيكلة الاقتصاد بشكل عام ومرونة الاقتصادات للتجاوب مع سياسات الهيكلية.

## عاشراً : ملخص المناقشات

أثار موضوع الحلقة الكثير من النقاش بين الحضور وقد تركز بما يلي:

1. برز موضوع ضعف العلاقة بين النمو والبطالة في الدول العربية كأحد أهم المشكلات التي تواجه الدول العربية وقد تركز النقاش في هذا المجال على أساليب النمو المكثفة لرأس المال بدلاً من أساليب النمو كثيفة العمل. كما ارتبط نفس الموضوع بظهور البطالة في الدول العربية المنتجة للبتترول وكذلك بعض الدول العربية المستوردة للعمالة حيث تبين أن سياسات التوظيف الحكومي وكذلك تفضيل مواطني الدول المنتجة للبتترول في كثير من الأحيان العمل الحكومي وعدم الرغبة في العمل في القطاع الخاص. كما أن استمرار الحكومات باستيعاب العمالة الفائضة أدى إلى تضخم بند الرواتب والأجور وأدى إلى عجز الحكومة في النهاية عن استيعاب الأعداد الكبيرة المتدفقة على سوق العمل من خريجي الجامعات والمعاهد العليا التي زادت بشكل كبير في الدول العربية نتيجة الطلب الهائل على التعليم.

2. برز موضوع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استيعاب العمالة وخاصة أن هذه المشاريع يغلب عليها صفة تكثيف العمالة. لذلك تركز النقاش حول ضرورة دعم هذه المشاريع وتشجيع المبادرات الفردية، على الرغم من تعثر الكثير من هذه المشاريع إلا أن المناقشات ركزت على أهميتها في استيعاب العاطلين عن العمل لذلك لا بد من دراسة مشاكلها بشكل وافي ودعمها وتوجيهها إلى الفرص الواعدة، ورعايتها من خلال حاضنات للأعمال تساعد في إنجاح هذه المشاريع ونموها.
3. أثار موضوع المواثمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل نقاشاً واسعاً تمحور حول التراجع في نوعية التعليم وبعده عن الجوانب التطبيقية التي يحتاجها سوق العمل، بالإضافة إلى جمود سوق العمل بشكل عام وخاصة الأجور وميلها للارتفاع على الرغم من تزايد معدلات البطالة بسبب ارتباط تغير الأجور بعوامل قانونية ومؤسسية أضعفت ديناميكية سوق العمل، مما أدى إلى ضعف المؤشرات التي يطلقها هذا السوق. كما أن جمود أنظمة التعليم وعدم تجاوبها مع متطلبات أسواق العمل المحلية بسبب ضخامة الطلب على التعليم المرتبط بالعائد الاجتماعي وكذلك العائد الاقتصادي أضعف إمكانية المواثمة وزاد من مشكلة بطالة المتعلمين.

## المراجع العربية

- الزعنون، فيصل واشتية، عماد (2011)، البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية، مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي، جامعة المنصورة، العدد الأول 2011.
- العباس، بلقاسم (2008)، تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دولة الكويت. المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17-18 مارس 2008، القاهرة - مصر.
- الهاشمي، حميد (2002)، عندما يكون التعليم سبباً في البطالة، بحث مشكلة بطالة المتعلمين في الوطن العربي، ناشري 2002. [www.nashiri.net](http://www.nashiri.net)
- بن جليبي، رياض، محرر (2010)، مقاربات حل مشكلة البطالة في الدول العربية، دراسة حالة مصر وسوريا، المعهد العربي للتخطيط، 2010.
- جادو، أميمة (2001)، أزمة بطالة المتعلمين في مصر وسبل مواجهتها، مؤتمر الأزمة التعليمية في كلية التجارة، جامعة القاهرة 2001.

شيبى، عبدالرحيم وشكوري محمد (2008)، سوق العمل وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 2011 المجلد 90، العدد 2 - 2008.

عزام، زكريا، والوادي، محمود (2005)، تقييم المصارف لمدى كفاءة أداء خريجي الجامعات الخاصة العاملين بها - حالة دراسية لتخصص العلوم المالية والمصرفية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 5.

[www.univ-chlef.dz/renaf/articles08](http://www.univ-chlef.dz/renaf/articles08)

مصطفى، الطيب عبد الوهاب، (بدون تاريخ)، التخطيط التعليمي والبطالة.  
[www.kantakji.com/figh/files/economics/7830](http://www.kantakji.com/figh/files/economics/7830)

### المراجع الانجليزية

- Blanchard, Olivier Jean and Katz, Lawrence (1999). Wage Dynamics: Reconciling Theory and Evidence, econ- [www.mit.edu/files/704](http://www.mit.edu/files/704).
- Daly, Mary, Jackson, Osborne, and Valletta, Robert (2007). Educational attainment and Unemployment and Wage Inflation, 2007.  
[www.frbsf.org/publications/economics/review](http://www.frbsf.org/publications/economics/review).
- Gali, Jordi (2010). Unemployment Fluctuations and Stabilization Policies, A New Keynesian Perspective, Zeuthen Lectures, 2011.
- Hassan, Mohamed, and Sassanpour Cyrus, (2008). Understanding Unemployment in the Arab Countries: Towards Policy Framework. *Journal of Development and Economic Policies*, Special Issue, Vol. 10 No. 2, 2008.
- Michael Spence (2011). The Global Job Challenge.  
[www.project-syndicate.org/commentary/spence\\_28/](http://www.project-syndicate.org/commentary/spence_28/) English, 2011.
- Moosa, Imad (2008). Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Valid, *Journal of Development and Economic Policies*, Special Issue, Vol. 10 No. 2, 2008.
- Mortensen, Dale, and Pissarides, Christopher (2011). Job Matching, Wage Diversion and Unemployment. Oxford University Press, NY 2011.

الملحق رقم (1-A): معدلات البطالة في الدول العربية حسب النوع الاجتماعي (%)

2008			2007			المنطقة
إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	
6.1	5.6					العالم
6.1	5.8	5.9	5.9	5.4	5.6	الدول المتقدمة (OECD)
3.6	4.9				4.5	شرق آسيا
5.6	4.5					جنوب آسيا
8.8	5.4	6.8	9.1	5.6	7.1	أمريكا اللاتينية
15.8	7.9	9.8	17.1	8.4	10.3	الشرق الأوسط
14.8	8.2					شمال أفريقيا
			18.3	8.1	10.3	العالم العربي
17.4	10.1	11.3	18.4	12.9	13.8	الجزائر
19.3	5.6	8.7	18.6	5.9	8.9	مصر
19.6	14.4	15.3	-	-	-	العراق
24.4	10.1	12.7	25.6	10.3	13.1	الأردن
-	-	-	2.9	0.8	1.3	الكويت
10.1	8.6	9.0	-	-	-	لبنان
9.5	9.4	9.4	9.5	9.6	9.6	المغرب
1.7	0.1	0.3	2.6	0.2	0.5	قطر
13.7	3.5	5.1	14.2	4.2	5.7	السعودية
15.9	11.2	12.4	15.3	11.3	12.4	تونس
12.0	2.0	4.0	-	-	-	الإمارات
23.5	26.2	25.7	18.7	21.8	21.3	الضفة الغربية
40.9	11.5	15.0	41.5	11.8	15.4	اليمن

المصدر: منظمة العمل الدولية [www.ILO.org](http://www.ILO.org) و البنك الدولي World development Indicators .

الملحق رقم (2-A): معدلات البطالة لدى الشباب (15-24) سنة حسب  
الحالة الاجتماعية لأحدث سنة متاحة (%)

الدولة	السنة	ذكور	إناث	إجمالي
الأردن	2005	35.45	54.95	38.90
الإمارات	2005	6.40	5.40	6.30
البحرين	2005	27.50	17.80	20.70
تونس	2005	28.90	20.21	26.50
الجزائر	2005	47.20	56.35	45.60
جيبوتي	2005	30.45	41.50	37.80
السعودية	2005	24.4	31.6	25.9
السودان	2005	36.64	43.25	41.25
سوريا	2005	15.99	33.69	19.89
سلطنة عُمان	2005	17.68	22.35	19.65
قطر	2005	11.60	50.90	170.00
الكويت	2005	13.25	24.36	23.32
لبنان	2005	22.80	17.35	21.34
ليبيا	2005	28.34	34.26	27.35
مصر	2005	18.40	37.24	25.80
المغرب	2005	16.20	14.40	15.70
موريتانيا	2005	48.65	4.25	44.32
اليمن	2005	20.50	13.50	18.70
الدول العربية	2005	26.43	30.84	29.98
العالم	2003			14.40
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2003			25.60
جنوب شرق آسيا	2003			16.40

المصدر: رياض بن جليلي (محرر)، مقاربات حل مشكلة البطالة في الدول العربية: دراسة حالة مصر وسوريا، المعهد العربي للتخطيط، 2010، ص 7. (منظمة العمل العربية استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية وعربية ودولية).

الملحق رقم (A-3): معدل البطالة في الدول العربية حسب المستوى التعليمي لآخر سنة متوفرة (%)

الدولة	السنة	التعليم الابتدائي			التعليم الثانوي			التعليم العالي		
		الكلية	ذكور	إناث	الكلية	ذكور	إناث	الكلية	ذكور	إناث
الجزائر	2004	11.9	12.9	6.9	4.6	4.2	6.5	2.3	1.3	7.0
البحرين	2007	1.2	1.2	2.3	2.1	1.5	4.1	1.7	0.9	3.5
الكويت	2005	0.4	0.6	0.1	0.8	0.7	0.8	0.3	0.3	0.1
المغرب	2005	5.6	6.2	4.2	2.5	2.3	2.7	2.4	1.7	3.9
تونس	2005	5.9	6.0	5.5	5.3	4.9	6.7	1.9	1.2	4.0
سوريا	2002	8.8	Na	Na	1.2	Na	Na	1.1	Na	Na
الضفة والقطاع	2007	11.7	13.8	2.3	3.1	3.6	0.8	5.1	2.7	15.5
قطر	1997	0.6	0.5	0.9	0.7	0.5	1.9	0.5	0.2	2.2
الإمارات	2005	0.8	0.8	0.7	1.12	0.8	3.2	0.7	0.3	2.8
جيبوتي	1991	3.65	4.7	1.5	10.9	9.9	12.7	0.1	0.1	0.2
السعودية	2007	1.5	1.6	0.5	2.5	2.2	4.2	1.6	0.3	8.5

المصدر: احتسبت بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI database

<http://ddpext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=6>

الملحق رقم (A-4): التوزيع التعليمي للمتغيبين عن العمل في الدول العربية (%)

الدولة	السنة	بدون تعليم			أقل من ثانوي			ثانوي			عالي		
		الكلية	ذكور	إناث	الكلية	ذكور	إناث	الكلية	ذكور	إناث	الكلية	ذكور	إناث
الجزائر	2004	5.4	3.3	5.0	66.5	33.4	60.6	21.4	30.4	23.0	6.6	33.0	11.4
البحرين	2007	2.0	1.4	1.4	75.4	65.4	27.6	10.9	16.2	39.1	11.8	17.1	31.9
الكويت	2008	3.3	15.4	13.6	84.2	75.2	76.6	7.5	7.0	7.1	2.9	2.4	2.8
لبنان	2007	3.3	2.0	2.8	53.4	33.8	47.9	20.0	18.7	19.6	20.0	18.7	29.7
المغرب	2005	3.7	5.6	4.3	58.1	36.8	51.4	21.9	24.0	22.6	16.3	33.6	21.8
قطر	2008	11.5	0.0	4.8	66.0	70.1	68.4	3.2	9.2	6.7	19.3	20.7	20.1
السعودية	2008	0.6	0.2	0.5	76.5	12.5	50.4	9.5	10.9	10.1	13.3	76.4	39.1
سوريا	2010	30.8	6.3	21.3	41.9	22.2	34.3	13.2	31.8	20.4	14.2	39.7	24.1
الإمارات	2008	2.1	0.7	1.3	43.6	9.6	22.99	36.4	46.7	42.6	17.9	43.0	33.2
الضفة والقطاع	2008	8.5	2.3	7.5	62.6	9.7	53.8	16.0	5.7	14.3	12.9	82.4	24.5
الأردن	2010	1.2	0.1	0.8	62.1	9.8	45.8	9.7	5.1	82.2	27.8	85.1	45.6
مصر	2006	3.9		4.3				50.8			41.0		

المصدر: احتسبت بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية [www.ilo.org](http://www.ilo.org)

الملحق رقم (A-5): نسب الالتحاق بالتعليم الإجمالية في الدول العربية

التعليم العالي			التعليم الثانوي			التعليم الأساسي			السنة	الدولة
إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور		
30.6	36.3	25.2	96.5	97.3	95.7	107.7	104.2	111.0	2009	الجزائر
na	na	na	96.4	98.1	94.8	106.6	105.4	107.7	2009	البحرين
2.7	2.3	3.0	44.9	38.6	51.1	120.1	112.4	127.6	2004	جزر القمر
3.5	2.8	4.1	30.5	25.8	35.1	54.5	51.3	57.6	2009	جيبوتي
na	na	na	67.2	66.0	68.4	101.1	98.9	103.2	2009	مصر
na	na	na	51.5	43.8	58.7	102.5	93.5	111.1	2007	العراق
40.7	42.9	38.5	88.2	89.9	86.6	96.8	97.2	96.5	2008	الأردن
na	na	na	89.9	91.1	88.7	94.8	94.0	95.6	2009	الكويت
52.5	57.1	48.0	82.1	86.5	77.9	103.2	102.0	104.3	2009	لبنان
54.2	56.7	51.8	108.3	111.6	105.1	115.0	114.8	115.2	2002	ليبيا
3.8	2.2	5.3	na	na	na	104.4	108.4	100.6	2009	موريتانيا
12.9	12.0	13.7	na	na	na	107.4	102.7	111.9	2009	المغرب
10.2	29.7	4.7	85.2	105.8	71.9	105.9	105.2	106.6	2009	قطر
26.4	na	na	91.3	89.5	93.1	83.9	83.1	84.7	2009	عمان
32.8	36.2	29.4	96.8	89.7	104.0	98.9	97.0	100.7	2009	السعودية
na	na	na	7.7	4.9	10.6	32.6	23.1	42.0	2007	الصومال
na	na	na	38.0	35.5	40.3	74.0	70.0	77.8	2009	السودان
na	na	na	74.7	74.2	75.3	122.2	119.6	124.8	2009	سوريا
34.4	41.9	27.3	90.2	93.8	86.8	108.2	107.2	109.0	2009	تونس
30.4	41.3	21.9	95.2	95.6	94.8	105.4	104.7	106.1	2009	الإمارات
9.4	5.0	13.5	45.7	30.0	60.7	87.2	74.0	99.8	2005	اليمن

المصدر: احتسبت بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI database

<http://ddpext.worldbank.org/ext/DDPQQ/member.do?method=getMembers&userid=1&queryId=6>

الملحق رقم (6-A): متوسط سنوات التعليم للفرد في الدول العربية

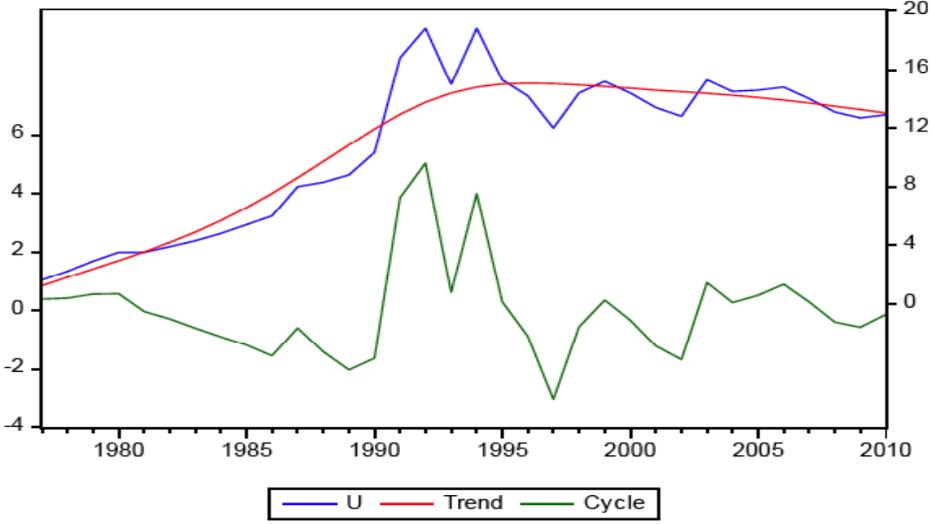
الدولة	السنة	السكان (1000s)	التعليم العالي	التعليم الثانوي	التعليم الأساسي	إجمالي
الجزائر	1990	14404	0.106	1.928	2.944	4.978
	2000	20070	0.189	2.688	3.714	6.591
	2010	25853	0.325	3.181	4.196	7.702
البحرين	1990	337	0.359	2.265	3.904	6.528
	2000	482	0.247	3.147	5.244	8.638
	2010	600	0.332	3.713	5.541	9.587
مصر	1990	32818	0.106	1.531	2.740	4.378
	2000	43151	0.208	2.214	3.489	5.910
	2010	54733	0.348	2.886	3.843	7.077
العراق	1990	10254	0.210	1.335	2.823	4.368
	2000	14374	0.238	1.475	3.471	5.184
	2010	19846	0.289	1.756	3.802	5.846
الأردن	1990	1730	0.297	2.378	3.860	6.535
	2000	3019	0.361	3.257	4.430	8.048
	2010	4127	0.495	3.944	4.789	9.228
الكويت	1990	1356	0.332	3.286	2.236	5.854
	2000	1647	0.281	3.097	2.621	5.999
	2010	2316	0.185	3.023	3.086	6.294
ليبيا	1990	2441	0.095	1.549	3.413	5.057
	2000	3559	0.304	2.190	4.029	6.522
	2010	4539	0.697	2.704	4.451	7.851
المغرب	1990	14893	0.163	1.115	1.629	2.908
	2000	19465	0.223	1.511	2.160	3.895
	2010	23834	0.296	1.899	2.809	5.004
قطر	1990	338	0.385	2.102	3.110	5.597
	2000	449	0.480	2.514	3.623	6.617
	2010	694	0.496	2.896	4.062	7.454
السعودية	1990	9557	0.304	1.759	3.851	5.913
	2000	12982	0.378	2.356	4.316	7.050
	2010	18076	0.363	3.126	4.986	8.475
سوريا	1990	6664	0.138	1.114	3.412	4.663
	2000	10042	0.108	0.877	3.650	4.635
	2010	13910	0.078	1.095	4.106	5.278
تونس	1990	5098	0.114	1.355	2.907	4.376
	2000	6674	0.179	1.926	3.717	5.823
	2010	8180	0.380	2.623	4.319	7.323
الإمارات العربية	1990	1311	0.229	1.977	2.835	5.041
	2000	2450	0.436	3.059	4.050	7.544
	2010	3998	0.657	3.940	4.901	9.498
اليمن	1990	5829	0.026	0.289	0.793	1.108
	2000	9281	0.053	0.663	1.576	2.292
	2010	13540	0.084	1.189	2.411	3.685

المصدر: Baro and Lee Database [www.barolee.com](http://www.barolee.com)

الملحق رقم (7-A)

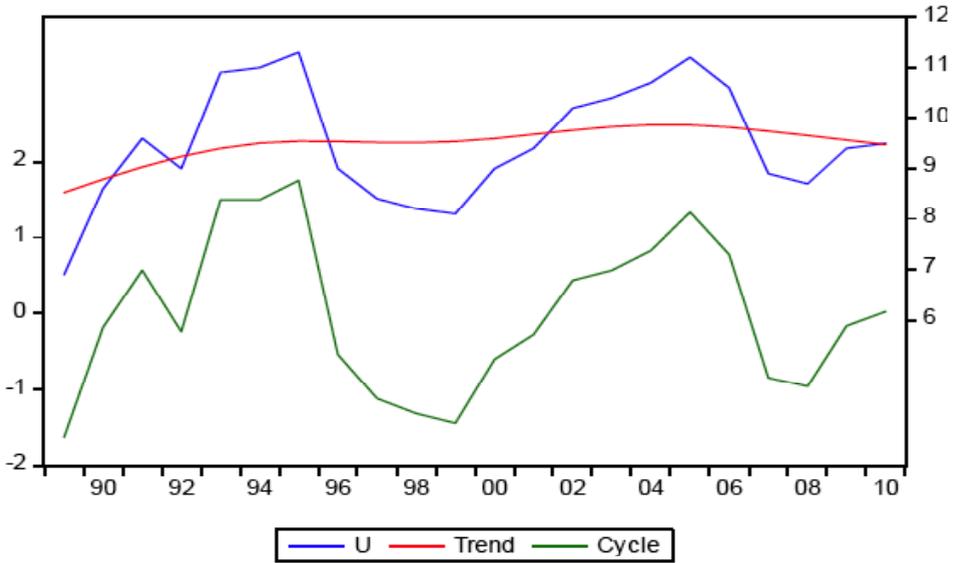
الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة ، و البطالة الدورية في الأردن

Hodrick-Prescott Filter (lambda=100)



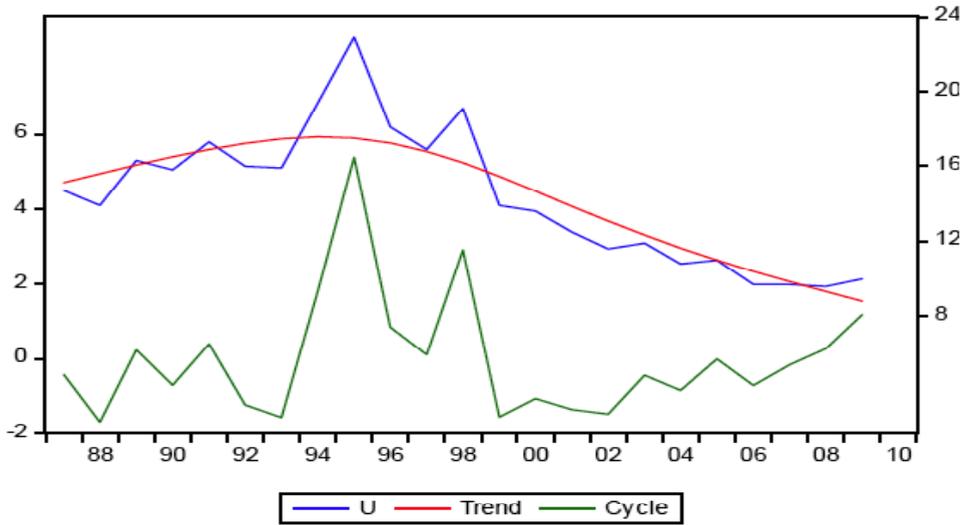
الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة ، و البطالة الدورية في مصر

Hodrick-Prescott Filter (lambda=100)



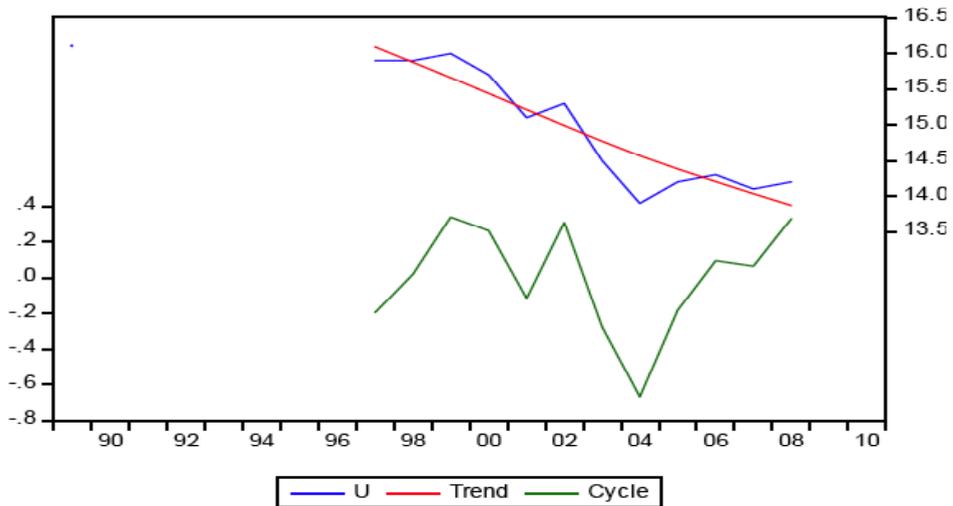
الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة والبطالة الدورية في تونس

Hodrick-Prescott Filter (lambda=100)

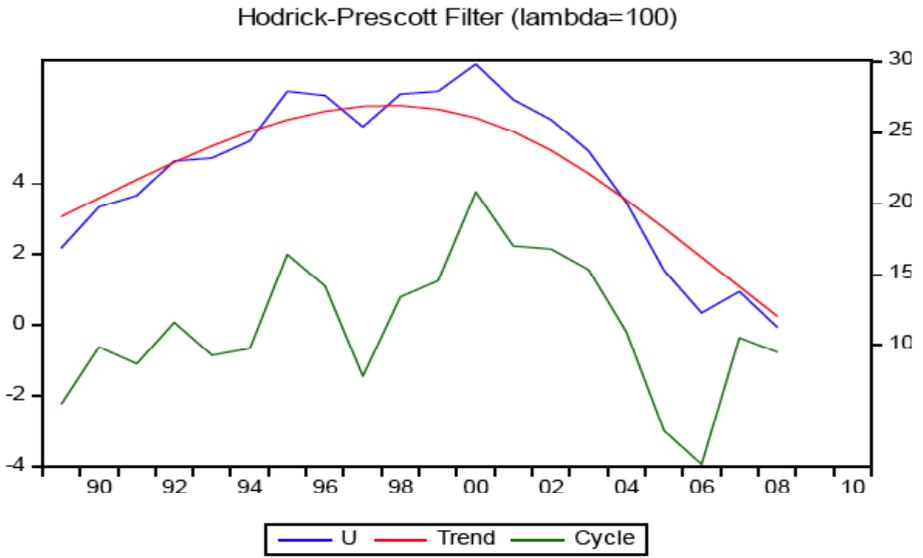


الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة والبطالة الدورية في المغرب

Hodrick-Prescott Filter (lambda=100)



الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة ، و البطالة الدورية في الجزائر



## صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير  
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها  
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت  
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية  
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي  
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية  
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل  
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية  
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث  
د. عماد الامام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟  
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات  
د. محمد انس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البيئية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة  
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية  
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية  
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر

- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات  
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية  
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق  
إعداد: د . أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة  
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية  
إعداد: د . علي عبد القادر علي ، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟  
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية  
إعداد: د . أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية  
إعداد: د .علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية  
إعداد: د .محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات  
إعداد: د .محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية  
إعداد: د .رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت  
إعداد: د .بلد قاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية  
إعداد: د .علي عبد القادر علي
- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص  
إعداد: د .أحمد الكواز

- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية  
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الإصلاح الضريبي في دولة الكويت  
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟  
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على دول الخليج  
إعداد: د. وشاح رزاق  
د. إبراهيم أونور  
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية  
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية  
إعداد: د. علي عبد القادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون  
إعداد: د. بلقاسم العباس  
د. وشاح رزاق
- 37 - اندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية  
إعداد: د. وليد عبد مولاة

- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة  
إعداد: أ. ألان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي  
إعداد: د. إبراهيم أونور
- 42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية  
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية  
إعداد: د. بلقاسم العباس  
د. وشاح رزاق
- 44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟  
إعداد: د. أحمد الكواز

## Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safar 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 24843130 - 24844061 - 24848754

Fax: 24842935



## المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب. 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 24843130 - 24844061 - 24848754 (965)

فاكس: 24842935

E-mail: [api@api.org.kw](mailto:api@api.org.kw)

web site: <http://www.arab-api.org>